برابح محمد الشيخ– جامعة الجلفة

العلاقات المغربية الأوروبية عشية الحماية المزدوجة

المغرب الأقصى الموقع والمكانة:

أصبح المغرب الأقصى محل اهتمام أوروبي بعد نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، وذلك في سياق التطورات العميقة التي عاشتها القارة الأوروبية على امتداد القرنين الماضيين.[1]

ومن هذا المنطلق كانت السيطرة الأوروبية على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط تسير بشكل متسلسل يدعمه التفوق المادي والتقني وتعززه القوة العسكرية والقواعد البحرية والمستعمرات الجديدة على الحدود الغربية من المغرب الأقصى.[2]

وفي القرن التاسع عشر ضاقت أغلب بلدان القارة الأوروبية بسكانها وفائض إنتاجها وتولدت الحاجة الملحة إلى إتباع سياسة الهيمنة والتوسع الاستعماري لتشجيع الهجرات وكانت بذلك الهجرة الأوروبية أهم هجرة في العالم ،وتوسعت لاحقا من أجل احتلال بلدان في أسيا وإفريقيا، ودخلت ضمن هذا الفضاء التوسعي دول عديدة منها المغرب الأقصى لموقعه الحدودي والاستراتيجي المطل على البحر المتوسط شمالا والمحيط الأطلسي غربا.[3]

لذلك عمل الأوروبيون في اتجاه مد نفوذهم نحو المغرب الأقصى خاصة بعدما احتلت فرنسا الجزائر، ووضعت تونس تحت حمايتها وتغيرت بشكل جلي الظروف المحيطة بالمغرب آنذاك بعد هزيمتي آسلي 1984 وحرب تطوان 1859–1860 إذ حدث تطور في العلاقات الأوروبية المغربية، وصار في

استطاعة أي جيش أوروبي مهما كانت قوته أن يتوغل في قلب المغرب دون القدرة على صده، وبدأت حينئذ مرحلة التنافس الاستعماري حول المغرب ن ذلك التنافس الذي أغرق البلاد في الفوضى والبؤس. [4]

وقد لعب موقع المغرب المتميز دورا في فتح شهية الدول الأوربية الاستعمارية بواجهاته المتوسطية والأطلسية والصحراوية، وإطلالته على ممر بحري يعتبر من أهم الممرات المائية في العالم استراتيجيا وتجاريا،[5] وإشرافها على هذا الممر جعل القارة الأوربية على مرمى حجر المغرب، فهذه العوامل والمعطيات ساهمت في استدراج البلاد وتوريطها في شبكة العلاقات السياسية والتجارية في البحر المتوسط وفتحت المجال واسعا أمام المتنافسين الأوروبيين لإيجاد سبب أو ذريعة لكسب نفوذ بالمغرب. [6]

كما لوحت العديد من الدول الأوروبية بحزمة من الإغراءات، وتقديمها للسلطان المغربي في شكل هدايا واتفاقيات بين البلدين على غرار اسبانيا وفرنسا وبريطانيا ولاحقا ألمانيا، وأصبح هذا التنافس واضحا، بين هذه الدول وهو ما خلق جوا مشحونا بين القوى المتصارعة في المنطقة للهيمنة على جزء أو أجزاء من امتيازات المغرب، أكدته الزيارات المتكررة لقناصل هذه الدول لبلاط السلطان لتقديم الهدايا تارة والنصيحة تارة أخرى. [7]

ما من شك أنه في الفترة ما بين (1840 –1863) نجحت بعض الدول الأوربية في تحقيق مكاسب ونجاحات في المغرب باستعمال بعضها وسائل القوة والعنف كما أشرنا في واقعة أسيلي سنة 1844 على يد الفرنسيين، أو في حرب تطوان سنة (1859 –1860) أمام الاسبانيين وباستعمال البعض أساليب أخرى، كضغوطات السياسية والدبلوماسية والتي تجسدت في توقيع المغرب على اتفاقية الصلح والمهادنة، مشفوعة باتفاقية بحرية وتجارية مع بريطانيا سنة 1856 . [8]

أمام هذه الضغوطات والمد التوسعي لم يقو المغرب على مجابهة كل هذه التحرشات بأساليب متنوعة سياسية وعسكرية واقتصادية، ولا أحد يستطيع مشاكسة أو الوقوف في طريق هذه القوة الأوربية الصاعدة ولاسيما إذا تعلق الأمر بإحدى دول العالم الإسلامي. [9]

العلاقات المغربية الفرنسيـة:

لقد أصبح لفرنسا حدود جغرافية مع المغرب الأقصى منذ احتلال الجزائر وإخضاعها عام 1830،[10] وبعد اتساع دائرة مقاومة الأمير في الغرب الجزائري كثفت فرنسا حضورها ونشاطها على الحدود المغربية محاولة محاصرة الأمير والتضييق على نشاطه فبعد الهزيمة العسكرية التي ألحقتها فرنسا بالمغرب في معركة أسيلي سنة 1844،[11] جاعلة نشاط الأمير عبد القادر داخل المغرب ذريعة لخوض المعركة حيث تعتبر تلك الهزيمة نقطة تحول في تاريخ المغرب وقد عمقت فرنسا وقع أثار هذا الحادث حيث قنبلت موقعين آخرين على الساحل الأطلسي للمغرب هما مدينتي طنجة والصويرة، وكانت صورة الخوف والهلع الذي لحق بالسكان حسب الوصف التالي :

" ... في عام 1844 هاجم الفرنسيين على ثغر الصويرة غدرا والناس غافلون فرمى عليها من البمب آلافا ودخل الجزيرة التي فيها المساجين أهل الجرائم..." [12]

وبفعل الهجمات العسكرية الفرنسية أصاب المغرب هلعا شديدا، أثر على المستوى الداخلي والخارجي فبخصوص السكان على المستوى الداخلي قامت عدة انتفاضات في مناطق الريف وضواحي الصويرة والرباط، وعلى الصعيد الخارجي تغيرت طبيعة العلاقات الأوروبية اتجاه البلاد حيث أصبح السلطان عاجزا عن مقاومة مطالب الأجانب إبتداءا من هذه الواقعة.

وقد أصبحت فرنسا تملي إرادتها على المخزن للحصول على امتيازات ومكاسب وقد أذعن هذا السلطان لهذه المكاسب والامتيازات،[13] التي تضمنها

توقيع معاهدتين، إحداهما هي معاهدة الصلح مع فرنسا، والثانية معاهدة قبول كافة الشروط بما فيها القضاء على حركة الجهاد التي يقوم بها عبد القادر ورسم الحدود واعترافات الدولة المغربية لفرنسا بسيادتها على الجزائر، [14] ويمكن اعتبار الاتفاقيتين من الأهمية بمكان لأنهما وضعتا أرضية جديدة لعلاقات المغرب من جهة وعلاقات فرنسا في الجزائر من جهة ثانية. [15]

لم يعد المخزن في صراعه مع فرنسا يقوى على مراقبة وزيادة النفوذ الفرنسي المتسرب، ففرنسا حاولت كسب امتيازات جديدة في المغرب الأقصى، وتسرعت في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية في 19أوت 1863. [16]

وتحصلت فرنسا على امتيازات وقوانين ترعى مصالحها التجارية وأكدت بدورها على حماية الأشخاص المغاربة المحسوبين على النشاط الفرنسي. [17] وينص هذا القانون على أن لا يتجاوز حماية التاجر الأوروبي الواحد مغربين اثنين ويعفى المغرب المحمي من كل ضريبة ويسبب الأهداف الاستغلالية البشعة فإنهم ضمنوا الاتفاق بندا ينص على أن النشاط في الأرياف لحساب الأوروبيين لا يسمح بإعتقال المغاربة " المحميين" من طرف المخزن إلا بعد إخبار القناصل المعنيين. [18]

و إذا كان المخزن قد استشعر خطورة حماية الأشخاص وحاول إنهائها في بداية المفاوضات فإن الأوروبيين على العكس من ذلك قد ركزوا عليها وتشبثوا بها.

أصبحت القاعدة الأساسية للاتفاقيات أساس التوغل الأوروبي في المغرب لاحقا[19] ونسجل أيضا أن فترة الثمانيات من القرن التاسع عشر شهدت تنافسا استعماريا كبيرا من مؤتمر مدريد عام 1880م، حركته الأزمة الاقتصادية الأوروبية التي اجتاحت أوروبا ما بين 1881 و1885 فضلا عن الرحلات الاستكشافية والتوسع الاستعماري الأوروبي في مناطق كثيرة من العالم. فلا عجب

أن تطبيق بنود وقرارات مؤتمر مدريد على الدول الضعيفة والمغرب الأقصى على وجه الخصوص يدخل ضمن مجال هذه الأطماع. [20]

كما عملت فرنسا على مد يدها داخل الأراضي المغربية، بواسطة إقامة مشاريع تربط بين القطرين (الجزائر الفرنسية والمغرب الأقصى)، وكان من تلك المشاريع التي وجدت حيزا من النقاش مشروع السكة الحديدية، فبوصول المبعوث الفرنسي « ordega » في أفريل 1882 دخل في مفاوضات مع المخزن، الذي اعترف لـ "أورديقا" بحق فرنسا في ملاحقة المجاهدين الجزائريين داخل التراب المغربي وتأديبهم. [21]

لكن السلطان المغربي لم يوافق على العرض المقدم من طرف "أورديقا" والمتمثل في مرور خط السكة الحديدية عبر منطقة " توات" الجزائرية، لأن شق هذا الخط قد يؤثر مستقبلا على حركة التبادل التجاري النشط بين المغرب والسودان،[22] إلا أن إصرار المبعوث الفرنسي على هذا الطلب أظهر مؤشرات أزمة حادة تلوح في الأفق بين المغرب وفرنسا واستمرت إلى نهاية 1884، ولما فشل "أورديقا" في إقناع المخزن بقبول مشروع السكة الحديدية وفشل أيضا في إقناع حكومته قصد التحرك، فراح يحبك مجموعة من الدسائس والمكائد بالتنسيق مع شخصيات مغربية ذات نفوذ سياسي وديني أو ما يعرف بالطرق الصوفية ومحاولة إقحامها في السياسة . [23]

وعمل هذا المبعوث على استمالة العديد من رجال الصفوية وبعض المرابطين وكان يعتقد أنه سينجح في مفاوضاته حيث عرض على سي سليمان بن قدور قيادة واسعة في الجنوب الغربي من الجزائر ومن ثمة إلحاق بعض المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي من المغرب الأقصى بحكم من الجيش الفرنسي. [24]

كانت كل هذه الدسائس تقع أمام مسمع ومرأى السلطان، والتي باتت تهدد سلامة وأمن التراب المغربي، فعمل على حراسة المناطق الحدودية وبسط نفوذه

عليها، وفي نفس الوقت كان السلطان يبحث عن مساندة بريطانيا لوقف الأطماع الفرنسية اللامتناهية في المغرب.[25]

هذه الأطماع الفرنسية المتزايدة أقلقت نواب وممثلي الدولة الأنجليزية في طنجة مما دفع بـ "هاي" إلى طلب لقاء مستعجل وسري مع السلطان لإخباره بأن مؤامرة خفية تدبر لفرض الحماية الفرنسية على المغرب.[26]

أمام هذه المحاولات والدسائس نفذ صبر سلطان الحسن الأول وقرر إرسال مبعوثه الخاص إلى باريس فكلف السيد بركاش بهذه المهمة لاطلاع وإخبار السيد "جول فيري"[27] على ما يدور من أحداث قام بها ممثلهم"أورديقا" في المغرب،[28] وأهم شئ توصلت إليه هذه اللجنة برئاسة "بركاش" هو أن فرنسا لا تريد تصعيدا وقطيعة مع المغرب في هذه الظروف والأوقات والسبب في ذلك انشغالها بما يجري في الجزائر وتونس وفيتنام... كما أن "فيري" بعث بتطمينات للسلطان لأنه يعي حجم المنافسة الأوروبية الأخرى لاسيما بريطانيا واسبانيا.[29]

كما أن السلطان المغربي قرأ الموقف الفرنسي "بأورديقا" اتجاه المغرب بايجابية ذلك أن سبب التوترات والفتن في المغرب أوقفت حكومته عن أدائه مهامه وقامت بتحويله إلى بوخاريست في منصب قنصل فرنسا، وهو ما اعتبره المخزن مؤشر ايجابي في العلاقات بين المغرب وفرنسا على هذا الأساس قطعت فرنسا مؤقتا الطريق على الوشاية الأوروبية الأخرى التي تعمل على عرقلة مصالحها في المغرب الأقصى.[30]

بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية تمهد السبل وتخلق الأعذار لغزو المغرب، لذلك اضطرت فرنسا إلى التفاهم مع الدول الأوروبية كبريطانيا واسبانيا وايطاليا وألمانيا من اجل الاستحواذ على المغرب الأقصى، فعقدت سلسلة من الاتفاقيات السرية حيث أبرمت مع ايطاليا سنة 1902 معاهدة سرية وأطلقت فيها فرنسا يد ايطاليا في ليبيا مقابل إطلاق يدها في المغرب الأقصى،[31] ثم اتفاقية سرية مع انجلترا يوم 8 أفريل 1904 أطلقت فيها فرنسا يد بريطانيا في مصر

مقابل سكوتها عن احتلال فرنسا للمغرب الأقصى، ثم اتفاقية سرية أخرى مع اسبانيا يوم 03 أكتوبر 1904 لاقتسام المغرب الأقصى فيما بينهما. [32]

وبعدما علمت ألمانيا بهذه المحاولات احتجت وهددت وتوترت علاقتها مع فرنسا ودعا الإمبراطور الألماني غيوم بطنجة 1905 إلى عقد مؤتمر لبحث المسالة المغربية ووضع حد للأطماع الدولية فيها. [33]

قبلت الدول الأوروبية هذه الفكرة وعقدت المؤتمر في بلدة "الجزيرة" باسبانيا سنة 1906م، ودرست قضية المغرب وخرج المؤتمر بقرارات أهمها الاعتراف باستقلال المغرب كدولة ذات سيادة، وإتباع سياسة الباب المفتوح مع جميع الدول،[34] ورغم ذلك تجدد الصراع بين فرنسا وألمانيا مطلع 1911 م وربما بصورة أكثر عنف من الأولى فاضطرت فرنسا مرغمة إلى قبول تسوية تم فيها إرضاء خصمها الألماني فأبرمت مع ألمانيا معاهدة في 04 نوفمبر 1911 سلمت لها قطعة من الكونغو الفرنسي مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق المزعومة لفرنسا في المغرب مع إتباع سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر من المغرب الأقصى. [35]

و هكذا لم يبق على فرنسا إلا أن تمد توسعها الاستعماري، فكلفت قواته العسكرية بالزحف من وجدة شرقا والدار البيضاء غربا في اتجاه فاس سنة 1911 م، وبعد المحاولات الفرنسية وبعد التردد الذي أبداه السلطان عبد الحفيظ في توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م. [36]

العلاقات المغربية الاسبانية:

بعد التصريح الذي أطلقه السفير الفرنسي في مدريد سنة 1881م والقاضي بأن فرنسا قررت اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم وجودها في المغرب متى سمحت الفرصة،[37] وكانت اسبانيا تسعى لمد نفوذها في المغرب لذلك فتدخل فرنسا في تونس أيقظ مخاوف اسبانيا،[38] وفي السنة الموالية عقد في العاصمة الاسبانية

مدريد 1882 مؤتمر بخصوص الجغرافية الاستعمارية والتجارية وكانت من نتائجه ميلاد لجنة جديدة هي:

La société espagnole des africaniste et des colonisateurs.

و انتهت أشغال الجمعية بتقديم نشرات أن اي تهديد للمغرب هو تهديد ضد استقلال اسبانيا نفسها وأوضحت بأنها ضد احتلال فرنسا للمغرب واحتلال انجلترا لطنجة كما سعت اللجنة إلى تحضير الرأي العام الاسباني للاهتمام بالمسألة المغربية. (39)

لقد كان الظروف الداخلية لاسبانيا ووضعها السياسي والاقتصادي لا يسمح لها بمثل هذه السياسة النشيطة ولم يكن في صالح تلك الظروف القيام بأي عمل في المغرب،(40) ثم ما لبث أن تغير موقفها وسياستها التي أصبحت أكثر موضوعية وأصبحت تقوم على المحافظة على المغرب إلى غاية تحسن وضعيتها الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية مع نهاية 1883 وبداية 1884 أثمرت الظروف والعلاقات الثنائية أن تعيد التقارب في وجهات النظر بين الوزيرين الانجليزي والاسباني في طنجة، كما سلكت اسبانيا سياسة الموالاة لأنجلترا للتعبير عن عدم رضاها عما كان يقوم به وزير فرنسا "اورديقا" من ممارسات في المغرب، لذلك نجد أن اسبانيا كانت تتحين الفرصة السانحة والمواتية للتحرك في المغرب. (41)

وخلال هذه الفترات لم تكن العلاقات الاسبانية مع المخزن على مايرام حيث لم يعرف التبادل التجاري بين البلدين تطورا بل ظل ضعيفا مما جعل اسبانيا تأتي في المرتبة الرابعة بعد أنجلترا وفرنسا وألمانيا. (42)

وربما هذه المكانة الضعيفة التي لا تحسد عليها اسبانيا في المغرب الأقصى هي التي جعلتها تعمل على المحافظة على الوضع الراهن فصارت تميل

أكثر نحو سياسة التقارب والانضمام إلى الأحلاف الدولية الموجهة ضد فرنسا في أحوال كثيرة.

لقد عملت اسبانيا على تحسين علاقاتها مع السلطان المغربي، وذلك لإيجاد موطأ قدم ما لبثت أن تجددت الأزمة في العلاقات بين البلدين اثر انتزاع الأسبان الإذن من السلطان بتوسيع حدودهم الترابية في مليلية ولما قرروا بناء بعض المنشآت بجوار ضريح سيدي ورياش عمد السلطان إلى هدمه فتطورت الحادثة إلى حرب حقيقية بين قبيلة قليعة الزناتية من جهة والجيش الاسباني المدعم بالمدافع والإمدادات وثارت القبائل القاطنة على الحدود لنصرة إخوانهم من الريف. (43)

كانت اسبانيا تخشى من تدخل دولي في قضيتها وأنها ليست مستعدة لخوض غمار أي حرب سواء مع المغرب أو غيره، لذلك حاولت أن تصل إلى حل المشكل مع السلطان وديا.

انتهت الأزمة الاسبانية المغربية بعقد اتفاقية بين الطرفين وكان ذلك في حدود 5 مارس 1894م وهي الاتفاقية التي وصفها "كامبوس" بأنها مشرفة لاسبانيا وللسلطان ولكن الاتفاقية لم تكن في حقيقة الأمر والواقع سوى شروطا أملتها اسبانيا على المغرب. (44)

إن الظروف الدولية وحتى ظروف المغرب الداخلية لم تكن في صالح المسالة المغربية إذ ازدادت الأمور تعقيدا بعد وفاة السلطان في 06 جوان 1894، وتولى ابنه السلطان عبد العزيز ولم يكن قد تجاوز السادسة عشر من عمره، وقد فتحت بذلك صفحة جديدة في تاريخ المغرب الأقصى كدولة تتداعى عليها الدول الأوروبية وكانت نهاية تلك الظروف فرض الحماية الفرنسية والاسبانية على المغرب الأقصى 1912م. (45)

إن الاتفاقية المبرمة بين الطرفين بتاريخ 26 مارس 1912 والتي جلبها معه السفير الفرنسي أوجين رينيو E.Regenant إلى فاس ليعرضها على مولاي

عبد الحفيظ في شروطها النهائية لتطبيق نظام الحماية، لقد حاول السلطان التحفظ ورفض بعض البنود والشروط إلا أنه لم ينجح أمام المناقشات الحادة والضغوط الهائلة من الجانب الفرنسي بضرورة قبول التي هيأها دهاقنة الاستعمار. (46)

كما حاول السلطان المغربي معارضة البندين الأول والثاني خاصة ما تعلق بنقطة تقسيم المغرب إلى ثلاث مناطق، فرنسية واسبانية ودولية، ومسألة توسيع الاحتلال بدون استشارة السلطان، ثم اضطر في النهاية إلى توقيع ما يسمى باتفاقية الحماية يوم 11 ربيع الثاني 1330 الموافق لـ 30 مارس 1912 م هو والسفير الفرنسي. (47)

وهكذا تحصلت اسبانيا على أهدافها من خلال معاهدة الحماية التي بموجبها ضمنت لنفسها منطقة كبيرة تحت سلطتها ووصايتها، وذلك من خلال الاتفاقية الفرنسية الاسبانية المؤرخة في 27 نوفمبر 1912، وهكذا صدقت إلى حد كبير تنبؤات جول فيري حول هذا الاتفاق في خضم المفاوضات الصعبة بين الطرفين حيث قال في هذا الصدد:

"... يجب التخلص من الأسبان رغم كونهم حلفاء وغير لطفاء يجب إعطاؤهم منطقة مغربية يقاتلون من أجلها ويصرفون عليها الأموال الكثيرة دون أن يحصلوا على نتائج تذكر ويمكن اعتبار ذلك وسيلة وحيدة لإلهائهم وصرف أنظارهم عما يخصنا من قضايا..." (48)

ومن أهم القضايا والمسائل التي تناولتها هذه المعاهدة يمكن الوقوف على بعض مضامينها ومنها:

"... تعترف فرنسا أن من حقوق اسبانيا في المنطقة الاسبانية أن تسهر على الراحة العمومية وتقدم مساعدتها للحكومة المغربية لإدخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية والعدلية التي تحتاج إليها تلك المنطقة كما تساعدها على سن القوانين والضوابط الجديدة وتنقيح الموجود مما ذكر، وجميع النواحي المشتملة عليها منطقة النفوذ الاسباني تظل تحت سلطتي السلطان المدنية

والدينية وفقا لهذا الاتفاق وتصير إدارة النواحي المحكي عنها والتي تتألف من المنطقة الاسبانية تحت مراقبة مقيم عام اسباني وخليفة سلطاني يختاره السلطان من بين شخصين مغربين تقدمها دولة اسبانيا للسلطان...". [49]

أصدرت الحكومة الاسبانية مرسوما ملكيا بتاريخ 17 فبراير 1913 تضمن أهم التعليمات التنظيمية للتدخل الاسباني بالمغرب وأقامت سلطات الحماية الاسبانية نظاما إداريا شبيها في جوهره بنظام الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب الخاضع للحماية الفرنسية وإن تعددت الأسماء، فاتخذت من تطوان عاصمة لسلطتها وأنشأت إقامة عامة كنظام إداري يسهر على مراقبة وتسيير كافة المصالح والمؤسسات المغربية والاسبانية في شمال المغرب وجنوبه الموصوف بمناطق نفوذها. [50]

العلاقات المغربية البريطانيـة :

لعب الوزير المفوض "هاي" دورا كبيرا في توطيد العلاقات المغربية الانجليزية حيث كان من ابرز ممثلي أوروبا في المغرب لعمادته للسلك الدبلوماسي وطول إقامته بالمغرب،[51] كما إن بريطانيا كانت بالمغرب ممثلة لدول أوروبية أخرى مثل النمساء والمجر وهولندا والدنمارك ونظرا لتأثير انجلترا في المغرب ومكانتها لدى المخزن صارت بمثابة حامية للمغرب وأصبح المفوض بمثابة مستشار للسلطان. [52]

استغل "هاي" الوزير المفوض البريطاني بالمغرب العلاقة الوطيدة الت ي كانت تربط المخزن بعناصر أجنبية أخرى وفي مقدمتهم "ماكلين" مع مجموعة من الأعوان الذين يشكلون شبكة موزعين عبر مختلف مصالح المخزن خاصة حول الوزير سي عباس بن العربي مختار وأيضا كاتبه الفقيه سي الطاهر ابن حلون. [53]

بعدما وثق "هاي" علاقاته بأعوان المخزن نجح في كسب ثقة السلطان الذي بقي يبجله طيلة سنوات وأغتنم هذه العلاقة حيث وجد الفرصة سانحة حينما

أقدمت فرنسا على احتلال تونس 1881 م وكذلك وجد في تحركات "أورديقا" في المغرب الأقصى فرصة سانحة لاسترجاع مكانة بريطانيا مستغلا ثقته بالسلطان، ومن حسن حظ "هاي" أن هذه الظروف السالفة الذكر دفعت السلطان نفسه إلى اللجوء إلى أنجلترا،[54] بعدما رأى بعينه احتلال تونس هو النتيجة الطبيعية لاحتلال الجزائر وهي النتيجة نفسها التي ستؤول لا محالة إليها مصير المغرب الأقصى، لذلك طلب السلطان من المفوض البريطاني من ضرورة تحرك بريطانيا واتخاذ الخطوات الحاسمة، وبالفعل أقدمت بريطانيا على تحذير فرنسا من أي خطوة من شأنها أن تؤدي إلى فرض الحماية على المغرب. [55]

كان "هاي" من الشخصيات القليلة المدركة لحقيقة الأطماع الفرنسية في المغرب والعارفة بالشأن المغربي في أبعد تفاصيله، لذلك نجده يسعى للتقريب بين الأطراف المختلفة حول المغرب ويراقب بشكل دائمة المؤامرات الفرنسية في المغرب التي يحيكها "أورديقا" ويخبر السلطان ببعض دسائسه وخططه التي انتهت في مجملها للفشل. [56]

و في هذه الفترة زار المغرب الرحالة "ستيفيليد" عام 1883 م، وهو شخص قريب من الحكومة البريطانية وكتب كتابا بعنوان (المغرب) موضحا في ثناياه أهمية هذا البلد واقترح على حكومته احتلال مراكش قائلا : "... يجب على أنجلترا أن تتخذ لها في البلاد نواة مستعمرة وهذه النواة في رأيه سوف تتسع إلى أن تصير منتجة للقمح الذي يمكن أنجلترا من أن تستغني عن باقي العالم ولو تضاعف عدد سكانها". [57]

لقد شهدت العلاقات البريطانية المغربية تطورا متسارعا بسبب العلاقات المتأزمة بين المغرب وفرنسا، فمنذ وصول المفوض البريطاني الجديد « sur châles Smith » إلى مدينة طنجة في 03 ديسمبر 1891، شرع في رسم برنامج بريطانيا في المغرب مهتما بثلاث نقاط: مضاعفة العلاقات التجارية بين البلدين، وتقديم المساعدة الكافية للمؤسسات الانجليزية في المغرب، والتعجيل

بتطبيق كل المعاهدات الموقعة بين البلدين.[58] والشئ المهم الذي جاء به هذا المفوض الجديد " سميث" هو أنه اتجه إلى مدينة فاس للتحدث مع السلطان باسمه بريطانيا والدول التي يمثلها في المغرب وليطلب منه عقد معاهدة تجارية تشمل على شروط جديدة من أجل الحصول على حقوق الملكية للأجانب في المغرب وحقوق الامتيازات التجارية الأخرى. [59]

أمام هذا الطلب البريطاني لجأ السلطان إلى عقد مجلس للعلماء في 25 ماي 1892م يهدف إلى مناقشة مطالب سميث وانتهى الأمر المجلس برفض المطالب التي تقدم بها المفوض سميث إلى السلطان. [60]

نجحت بريطانيا مطلع القرن 20 من توطيد علاقاتها مع المخزن المغربي، مما أكسبها العديد من الامتيازات التجارية لفائدة شركائها وتجارها الذين توافدوا بشكل كبير على المغرب خلال هذه الفترة،[61] ومن الواضح أن بريطانيا كانت دائما تسعى لتطبيق سياسة الحفاظ على الوضع الذي أصبح عليه المغرب الأقصى أمام زيادة حدة التنافس الأوروبي. [62]

إن الزيارات المتكررة للإنجليز واستقبال السلطان للسفير البريطاني نيكلسون "Nichelson" أواخر يناير 1902 بشكل مستمر أعطى صورة واضحة عن التقارب الكبير والأفضلية السياسية والتجارية التي يتمتع بها الانجليز في المغرب ابتداء من هذه الفترة.[63]

وقد جاء في إحدى التقارير الفرنسية العسكرية، مؤرخ في 28 ماي 1902 ما يعكس وبشكل واضح الانزعاج الكبير من الطرف الفرنسي على هذا التقارب المغربي البريطاني وقد ورد فيه مايلي: "...ومن حسن الحظ أن حكومتنا قد أرسلت على عجل ممثلنا بطنجة إلى الرباط بعد أيام قليلة من وصول السفارة البريطانية، ولا شك أن سفيرنا بالبلاط الشريف قد ساهم في جعل السلطان عيد العزيز بعيد التفكير ويعرقل المحادثات التي كانت جارية مع الانجليز، إن هذه

المفاوضات على كل حال لم تنتج عنها أي نتيجة آنية مباشرة وظاهرة وبهذا أبعد كل خطر بالنسبة لنا.." [64]

وبالفعل فإن فرنسا عملت كل ما في وسعها لإبعاد بريطانيا وعرقلة مشاريعها في المغرب متبعة في ذلك أساليب عديدة مثل تهديد السلطان أحيانا والتلويح باستعمال القوة العسكرية وتارة إتباع سياسة منح القروض والإعانات وكلها أشكال وصور تدفع بها فرنسا للحفاظ على نفوذها ومشاريعه في المغرب الأقصى.[65]

إن العلاقات المغربية البريطانية غلب عليها في مجملها المبادلات التجارية وكسب الامتيازات مثل شراء وتمليك الرعايا البريطانيين للأراضي في المغرب، وتصدير مختلف البضائع باتجاه جبل طارق وأوروبا، ويبدوا أن بريطانيا أمام الإلحاح والإصرار الفرنسي المتواجد في المغرب أدركت صعوبة التغلغل العسكري في المنطقة ولجأت للبحث عن أهداف مالية وتجارية فقط. [66]

لقد رأت بريطانيا أنه من الأنسب لمصالحها التجارية ونفوذها في مضيق جبل طارق أن تفاوض فرنسا على المستعمرات الأخرى خدمة لمصالحها الاستعمارية. [67]

وفي إطار الاتفاقيات السرية بين الدول الأوروبية، فاوضت فرنسا كل الدول الأوروبية متفردة بما في ذلك ايطاليا وألمانيا وبريطانيا واسبانيا، لتنفر باحتلال المغرب الأقصى لوحدها فكانت أبرمت اتفاقية سرية مع بريطانيا بتاريخ 08 أفريل 1904 بموجبها أطلقت فرنسا يد بريطانيا في مصر مقابل سكوتها عن احتلالها للمغرب الأقصى. [68]

العلاقات المغربية الألمانية :

استفادت ألمانيا كثيرا من التنافس الفرنسي البريطاني على المغرب، ذلك أن بسمارك عشية انعقاد مؤتمر مدريد صرح بأنه ليس لألمانيا أي مصالح في المغرب لكن التنسيق الذي حدث بين ألمانيا وأنجلترا ترك المؤتمر يقرر مبدأ حرية

التجارة والمساواة فيها لكل الدول، مما جعل ألمانيا تخرج من المؤتمر بحقوق مالية متماثلة مع بقية الدول وهي التي لم تكن لتطمح لها. [69]

ومع مرور الوقت عمل الدبلوماسيون والساسة الألمان على الاستفادة من هذه الحقوق الجديدة المكتسبة في المغرب الأقصى. [70]

لقد غلب الطابع التجاري والمبادلات على مجمل العلاقات المغربية الألمانية إلى نهاية القرن التاسع عشر، وكانت ألمانيا تجاري غريمتها فرنسا وتشجعها في سياستها الخارجية التوسعية و هذا كله لكسب ودها وعدم معارضتها مستقبلا للقضية الجوهرية الأساسية وهي قضية الألزاس واللورين. [71]

و بخصوص القضية المغربية فإن ألمانيا كانت تساند المشاريع الفرنسية في المغرب الأقصى من خلال المجهودات والمساعي التي كان يقوم بها "أورديقا" الرامية إلى فرض الحماية على المغرب حيث صرح وزير ألمانيا weber في إحدى اللقاءات لأورديقا بأن ألمانيا لا يمكنها معارضة السياسة الفرنسية في المغرب تحت أي سبب. [72]

لم يصمد الموقف الألماني الداعم للسياسة الفرنسية في المغرب طويلا، حيث حدثت تطورات اقتصادية في الداخل الألماني جعلت بسمارك يقوم بتشجيع الشركات الألمانية والمؤسسات التجارية لترويج بضاعتها وضرورة الاستفادة من السوق المغربية بموجب مؤتمر مدريد. [73]

ومنذ سنة 1885 لم تعد ألمانيا تدعم السياسة التوسعية الفرنسية في المغرب إلا ظاهريا فقط خصوصا مع أن مصالح ألمانيا تطورت كثيرا بالمقارنة مع سنة 1873 م . [74]

لقد أرسلت ألمانيا مبعوثها "تستا" إلى المغرب وكان يسعى لجعل هذه البعثة الدبلوماسية مرحلة جديدة في العلاقات الألمانية – المغربية، وكان ذلك في 17 أكتوبر 1885م، كما أن "تستا" استعان بالمترجم منصور ماء الصالح وكذلك

علي أبو طالب لشرح مهمته الجديدة في المغرب الأقصى والتصدي لأطماع الدول الأخرى. [75]

مع قدوم تستا إلى المغرب شرعت الشركات الألمانية بفتح فروع لها هناك منها هامبورغ وبريم، كما عرضت بالشاطئ المغربي بضائع تجارية ومنتجات ألمانية وخلال هذه النشاطات تعرفت الشركات الألمانية على السوق المغربية واحتياجاتها في الدار البيضاء وتم ربط صلات وعلاقات مع تجار مغاربة. [76]

لقد نجحت ألمانيا في إبرام معاهدة تجارية سنة 1890 تسمح بموجبها للألمان أن يشتروا بأنفسهم وبكل حرية في الأسواق المغربية المواد التي عينتها المعاهدة، كما تحصل الألمان على حق استيراد الحبوب وتحديد الرسوم على الواردات والصادرات، ومنذ تلك المعاهدة، شرع الألمان في توسيع نشاطاتهم التجارية وتقوية مصالحهم الاقتصادية وذلك بربط التجارة الألمانية بالأسواق المغربية عبر الموانئ الألمانية بين هامبورغ والموانئ المغربية وبين ألمانيا وإفريقيا الغربية مرورا بالموانئ المغربية. [77]

ظلت سياسة ألمانيا تجاه المغرب منذ بداية علاقتها السياسية تعتبر المغرب ورقة للعب في مسرح سياسة التوازنات الأوروبية ولذلك فرغم جهود السلطان الهادفة لموازنة التدخل الفرنسي بنفوذ ألماني،، عملت ألمانيا ما في وسعها لإيجاد أرضية كان الهدف منها مساواة ألمانيا بالدول الأخرى فيما يتعلق بتوزيع النفوذ والممتلكات خارج أوروبا . [78]

كما كان لزيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني لمدينة طنجة في 31 مارس 1905 وقع كبير في موازين العلاقات والتجاذبات الأوروبية الموجودة في المغرب الأقصى، وكانت هذه الزيارة هي أكبر زيارة لمسؤول دولة أوروبية في مثل حجم الإمبراطور الألماني، وأثناء زيارته صرح غليوم الثاني "... بأنه يزور ملك المغرب بصفته عاهلا مستقلا وبأنه يأمل أن يظل المغرب مفتوحا للمنافسة

السلمية لجميع الدول، وأنه قرر أن يحمي المصالح الألمانية بالمغرب بكل ما لديه من قوة ..." [79]

كان لهذه الزيارة المهمة للإمبراطور الألماني إلى المغرب في تلك الظروف صدى واسعا في الأوساط المغربية والسياسية فقد اعتبرها الكثيرون ضربة قوية وجهت للفرنسيين ولنفوذهم المتزايد في المغرب الأقصى، ورأى فيه المغاربة تأييدا قويا لاستقلال المغرب وموقفا حازما ضد الأطماع الفرنسية، كما وقف السلطان والمخزن على برهان صدق ألمانيا في معارضتها للمشاريع الفرنسية. [80]

واستمر النفوذ الألماني يتزايد في المغرب الأقصى وشمل الجوانب التجارية والتمليك وشراء الأراضي وتشكلت بذلك جالية ألمانية ناشطة أصبح لها دور في الحياة العامة. [81]

هذا التزايد والنفوذ الواسع الذي أصبح يحتله الألمان في المغرب أزعج كثيرا فرنسا وعطل مشاريعها التوسعية كما أن اسبانيا رأت فيه منافسة أوروبية جديدة لها في مناطق نفوذها التقليدية. [82]

ومع مرور الوقت رأت فرنسا ضرورة الجلوس مع الألمان حول القضية المغربية وإيجاد حل توافقي يرضي الألمان ويحافظ للفرنسيين على مكانتهم السياسية والاقتصادية في المغرب، ومثلما فعلت فرنسا مع باقي الدول بحل هذه القضية بواسطة التصديق على معاهدات واتفاقيات ثنائية سرية تضمن مصالح البلدين، اتجهت في نفس الاتجاه وعقدت اتفاقا مع ألمانيا لدراسة القضية المغربية والتنازلات الواردة فيها مقابل وضع مستعمرة الكونغو على طاولة النقاش كحل بديل في حال الوصول إلى طريق مسدود في التفاوض، وفي سنة 1911 تجدد النزاع الفرنسي – الألماني وبصورة أعنف فاضطرت فرنسا إلى إرضاء خصمها ليخلوا لها الجو في المغرب الأقصى، فعقدت مع ألمانيا معاهدة 4 نوفمبر 1911 سلمت لها قطعة من الكونغو الفرنسي مقابل اعتراف ألمانيا بالحقوق المزعومة

لفرنسا بالمغرب مع إتباع سياسة الباب المفتوح والاقتصاد الحر في المغرب الأقصى. (83)

ومهما يكن من أمر فإن المغرب الأقصى فرضت عليه جملة من التوصيات و المعاهدات و الاتفاقيات السياسية و التجارية هي التي عجلت بقبوله الوضع الدولي المتداخل مع مختلف المصالح الأوروبية ، كان فيها للأسف المغرب هو أضعف تلك الحلقات و انتهى التنافس و الاحتدام الأوروبي بفرض الحماية المزدوجة عليه مطلع القرن العشرين

1- موريس كروزي . **تاريخ الحضارات العام**، ترجمة يوسف واتمرو ، المجلد السادس عشر، منشورات عويدات، بيروت، 1967، ص125 وما بعدها.

2- نفسه، المجلد السابع، ص 14,

3- جفري، برون، **الحضارة الأوروبية في القرن 19**، ترجمة عبلة حجاب، منشورات المكتبة الاهلية، بيروت 1963، ص14

4- البزاز محمد الأمين، **الإصلاحات والمشكل الصحي في المغرب خلال ق 19**، ندوة الإصلاح والمجتمع، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1986، ص 230

5- حسن صبحي، **التنافس الاستعماري الأوروبي في المغرب (1884 -1904)**، الطبعة 1، دار المعارف، مصر، 1965، ص 12.

6- نفسه ، ص19.

7- ابن الصغير خالد، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886**، منشورات ك .أ. ر مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1997 ص 37.

8- نفسه، ص 87 .

9- إبراهيم حركات، **المغرب عبر التاريخ** ج 3 ، ط 1، دار الرشيد الحديثة، الدار البيضاء 1985 ص 98

10- زين العابدين العلوي، **المغرب الأقصى من عهد الحسن الأول إلى الحسن الثاني**، ج1، المطبعة الوراقية، الرباط 2008 ص33

11- أحمد بن خالد الناصري أبو العباس ، **الاستقصاء في أخبار دول المغرب الأقصى**، ج 8، الدار البيضاء، دون تاريخ، ، ج9، ص 49

12- حركات، المرجع السابق، ص 210

13- ابن زيدان عبد الرحمان، **العلاقات السياسية للدولة العلوية**، المطبعة الملكية، الرباط،1999، ص 96

14- المعاهدة الأولى كانت في 10 سبتمبر 1844، والثانية في 18 ماي 1845 م، حول هاتين الاتفاقيتين عد إلى ، حركات، المرجع السابق، ص 209

15- ابن زيدان عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 109

16 -J. Brugnon; Amin; a ; boutaleb, martinet, **histoire du Maroc** , Paris ; 1976, p.p 289- 290

17 −ibid, p 212

18− حسن صبحي، المرجع السابق، ص 23.

19− علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** دار الطباعة المغربية ، تطوان دون تاريخ، ص 102، ص 119.

20− Djamel guenane, **les relations franco – allemandes et les affaires marocaines de 1901 à 1911** .S.N.E.D. Alger ; 1975, p 13

21− زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 102.

22− Miege jean- louis , **une mission française a Marrakech** , en 1882,s.l.1968 ; p 96.

23 −Ibid. p 101.

24− علال الخديمي، **التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب**، ط2، إفريقيا الشرق الأوسط، الدار البيضاء ، 1994، ص198.

25− نفسه، ص 211.

26− زين العابدين بن العلوي، المرجع السابق، ص 128.

27− هو رئيس وزراء فرنسا، شغل هذا المنصب من سبتمبر 1880 إلى نوفمبر 1881، ثم من فبراير 1883 إلى مارس 1885، وهو من كبار ساسة فرنسا المؤيدين لفكرة التوسع الاستعماري لفرنسا، انظر صبحي، المرجع السابق، ص 97

28− استقبل فيري السيد بركاش يوم 1884/05/12 ، راجع حسن صبحي، المرجع السابق، ص 102

29 −Archives des affaires étrangères et coopération européennes Courneuve ; B.14 . SERIE MAROCAIN

30 _ علال الخديمي، المرجع السابق، ص97

31− نفسه، ص99

32− محمد خير فارس، **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب**، ط 1، دمشق، 1972، ص 114

33 −Djamel guenane, opcit ; pp 13- 16

34− محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 186

35− نفسه، 119

36− حول بنود ونص معاهدة الحماية، انظر إبراهيم مياسي، **توسع الاستعمار الفرنسي**، منشورات متحف المجاهد، 1996، ص 149− 150.

37- Miege jean –louis , op.cit, p 74

38 −Ibid, p 75

39− محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 129

40− نفسه، ص 129

41− محمد خير فارس، المرجع السابق ، ص 130

42− عمر أفا، **التجارة المغربية في القرن التاسع عشر** دار الأمان، الرباط، 2006، ص 51

43- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ج 3، ص 273.

44- حسين صبحي، المرجع السابق، ص 148

45- إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 275

46- زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني**، ج 2، المطبعة الوراقية ، الرباط، المغرب، 2008، ص 382

47- نفسه، ص 383.

48- عبد الرحيم برادة، **اسبانيا والمنطقة الشمالية المغربية 1931 – 1956** ، ج 1، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2007، ص 127.

49- زين العابدين العلوي، **المغرب من عهد الحسن الأول إلى عهد الحسن الثاني** ، المرجع السابق، ص ص 99- 101

50- محمد داود، **تاريخ تطوان** ، المصدر السابق ، ص 400 . ويمكن مراجعة أيضا خير فارس، **تنظيم الحماية**، المرجع السابق، ص 211، وكذالك زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص ص 103 – 106.

51- هاي هو الوزير المفوض البريطاني، سليل أسرة بريطانية دبلوماسية، استمر في منصبه في المغرب الأقصى حوالي نصف قرن حول هذه الشخصية راجع ابن زيدان عبد الرحمان، **العلاقات السياسية في الدولة العلوية**، تحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط، 1991، ص ص 96 -97

52- خير فارس، المرجع السابق، ص 93.

53 Miege, **le Maroc** ; op.cit., pp 77 -78

54- عبد الكريم محمود غرايبية، **دراسات في تاريخ إفريقيا العربية (1918-1958)** ، م جامعة دمشق، 1968 ص79

55- حسن صبحي، **التنافس الأوروبي ...**، المرجع السابق، ص 54.

56 -Miege , **le Maroc** , op.cit., p 46

57- محمد العربي معريش، **المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 1985- 1986، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر2، ص 226.

58- محمد العربي معريش، المرجع السابق ، ص 288.

59- حسن صبحي ، المرجع السابق، ص 114 .

60- نفسه، ص 115

61- عمر افا، **التجارة المغربية في القرن التاسع ع**شر، المرجع السابق، ص ص 402 -403

62- حسين صبحي، المرجع السابق ، ص 39

63- زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ج 1، ص 255.

64- حول نص الرسالة أو التقرير كاملا راجع، زين العابدين العلوي، المرجع السابق، ص 256

65- خير فارس، المرجع السابق، ص 101

66 – نفسه ، ص 103

67- حسن صبحي، المرجع السابق، ص 47.

68- أمحمد جلال، **التوسع الأوروبي في المغرب أواخر القرن 19 وأوائل القرن ق 20**، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1987، ص ص 103 – 104.

69- أمحمد جلال، المرجع السابق، ص 106

70- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 137.

71- عبد المجيد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمة الحديثة والمعاصرة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 16

72- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 111

73- نفسه، ص 111

74 -Miege , **le maroc** , op. cit, p 96

75 -ibid, p p 170 -171

76- خير فارس، المرجع السابق، ص 112

77- حسن صبحي، المرجع السابق، ص 48

78- عبد المجيد نعنعي، المرجع السابق، ص 118

79- حول تلك الزيارة وتفاصيلها، راجع علال الخديمي، **التدخل الأجنبي ...**، المرجع السابق، ص 57.

80- خير فارس، المرجع السابق، ص 137.

81- علال الخديمي، المرجع السابق، ص 58.

82 – صبحي، المرجع السابق، ص 79

83- حول هذا الاتفاق بخصوص القضية المغربية راجع: Djamel Guenane , op.cit, p p 14 – 15

وهناك مقال لنفس الكاتب منشور باللغة العربية في مجلة التاريخ الصادرة عن المركز الوطني للدراسات التاريخية، العدد 20، سنة 1985، ص ص 51 –72 بعنوان **المسائل الإفريقية في السياسة الأوروبية قبل الحرب الكبرى**.